الأمم المتحدة

GEGN.2/2025/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 February 2025
Arabic
Original: English

فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية

دورة عام 2025

نيويورك، 28 نيسان/أبريل – 2 أيار/مايو 2025

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل أخرى تتعلق بالأسماء الجغرافية

أمثلة على القوانين المتعلقة بتوحيد الأسماء الجغرافية وحماية التراث الثقافي

موجز**

وُضع إطاران تشريعيان متكاملان لمعالجة التحديات المعقدة المرتبطة بتوحيد الأسماء الجغرافية مع حماية التراث الثقافي وحقوق الشعوب الأصلية في مختلف الهياكل الحكومية. ويرسي هذان النهجان الشاملان آليات قوية للتوحيد التقني وللحفاظ على التراث الثقافي على حد سواء، حيث يوفران نماذج قائمة على الأدلة ومراعية للاعتبارات الثقافية لكل من السلطات القضائية المركزية والاتحادية.

ويكمن حجر الزاوية في الإطارين في هيكل الحوكمة الخاص بهما، الذي يمكن تنفيذه إما من خلال سلطة وطنية مستقلة واحدة معنية بالأسماء في النظم المركزية أو من خلال السلطات المعنية بالأسماء على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات في النظم الاتحادية. ويعمل كلا النموذجين بتمويل مخصص وبنية تحتية تقنية مكرسة، ويطبقان نظم إشراف مزدوجة تجمع بين لجان علمية من الخبراء التقنيين ومجالس استشارية ثقافية. ويكفل ذلك تمثيل مجتمعات الشعوب الأصلية والأقليات، مما يضمن أن تعكس قرارات التوحيد كلا من الدقة العلمية ومراعاة الحساسيات الثقافية، بغض النظر عن الهيكل الحكومي.

وعلى المستوى التقني، يفرض الإطاران كلاهما توحيداً مرتكزا على الأدلة يقوم على استخدام بروتوكولات بحثية صارمة تعطي وزناً متساوياً للأدلة العلمية والمعرفة التقليدية. ويقتضي التشريعان نظم قواعد بيانات رقمية شاملة تتيح إجراء تحليلات متطورة مع الحفاظ في الوقت نفسه على معايير صارمة فيما يتعلق بالوثائق. وفي الأنظمة الاتحادية، يتحقّق ذلك باستخدام بنية تحتية تقنية منسقة بين الاتحاد

* GEGN.2/2025/1.

** أعد التقريرَ الكامل بِيدر جاميلتوفت (النرويج)، من قسم مجموعات اللغة النرويجية بجامعة بيرغن. وسيتاح التقرير على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/ungegn/sessions/4th_session_2025/، باللغة التي قُدِّم بها فقط، بوصفه الوثيقة GEGN.2/2025/9/CRP.9.

170225 140225 25-01931 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والولايات، أما في الأنظمة المركزية فيتحقق ذلك بتعهد قاعدة بيانات وطنية موحدة. وتكفل هذه المتطلبات التقنية قابلية التشغيل البيني وحفظ البيانات، مما ييسر التعاون الوطني والدولي في مجال البحث في الأسماء الطبغرافية.

ويركّز كلا الإطارين بصفة خاصة على حماية التراث الثقافي، حيث ينشئان مركزا قانونيًا متساويًا للأسماء الطبغرافية الخاصة بلغات الشعوب الأصلية والأقليات. وما يعزز ذلك هو إجراءُ تقييمات إلزامية لما يترتب على قرارات التسمية من أثر ثقافي والحمايةُ الصريحة للأسماء الجغرافية التقليدية باعتبارها تراثًا حيًا. وترتكز تلك الأحكام على متطلبات واضحة تفرض الحصولَ على موافقة واضحة فيما يتعلق بقرارات التسمية المتصلة بالشعوب الأصلية ومنحَ مركز الحماية لنظم المعارف التقليدية، مع تكييف آليات التنفيذ مع السياقات المحلية والهياكل الحكومية.

ويتبع التنفيذ في كلا النموذجين خطة خمسية منظمة، تتضمن تدفقات تمويل مخصصة لدعم العمليات الأساسية والمشاريع الثقافية الخاصة. ويشتمل الإطاران على برامج تطوير مهني شاملة، مما يضمن استمرار تمتع الموظفين الفنيين بالخبرة في الجوانب العلمية والثقافية من العمل في مجال الأسماء الطبغرافية. ويُستكمل ذلك ببروتوكولات نقل المعرفة وإجراءات الاستعراض المنتظم التي تضمن الاستدامة في الأجل الطويل. ويتم الحفاظ على ضمان الجودة من خلال متطلبات الرصد والتقييم المنتظم، وآليات التنفيذ الواضحة وعمليات الاستئناف المتسمة بالشفافية. ويُعالَج البعد الدولي من خلال بروتوكولات إلزامية لتبادل البحوث ومن خلال أطر تعاون تقني تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، بغض النظر عما إذا كانت تدار مركزياً أو على المستوى الاتحادي.

ويلبي هذان النموذجان التشريعيان المتطلبات المجتمعية الحالية فيما يتعلق بتوحيد الأسماء الجغرافية، ويقدمان نماذج للسلطات القضائية التي تسعى إلى تحديث ممارساتها في مجال الأسماء الطبغرافية مع حماية تراثها الثقافي في الوقت نفسه. ويوفر دمجُهما المبتكر للمعارف التقليدية مع المعايير التقنية الحديثة أطرًا لحوكمةٍ متوازنة ومستدامة للأسماء الطبغرافية في القرن الحادي والعشرين.

القرارات ذات الصلة

- م-4/1، بشأن التوحيد الوطني
- م-5/7، بشأن التوحيد الوطني على أساس الاستخدام المحلي
- م-1/8، بشأن الترويج للأسماء الجغرافية الخاصة بالأقليات والشعوب الأصلية
- م-4/9، بشأن الأسماء الجغرافية باعتبارها تراثا ثقافيا غير مادي
- م-5/9، بشأن الترويج لتدوين واستخدام الأسماء الجغرافية الخاصة بالشعوب الأصلية والأقليات ومجموعات اللغات الإقليمية
- م-3/10، بشأن معايير تحديد وتقييم طبيعة الأسماء الجغرافية باعتبارها تراثا ثقافيا